



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تداعيات أزمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها

د. سهيلة هادي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقّدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تداعيات أزمة كورونا واستراتيجيات مواجهتها

د. سهيلة هادي *

الملخص:

تحاول هذه الدراسة البحث في تداعيات أزمة كورونا الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والسياسية على الأمن الإنساني لرصد استراتيجيات مواجهة هذه الأزمة التي تُمثل تحدياً للإنسانية متنامي الخطورة. وتثير العديد من القضايا وعلى رأسها الأسباب غير المباشرة التي أدت لهذه الجائحة وساعدت بانتشارها بهذه الكثافة والسرعة، وماهية التأثيرات التي سَخَّلَفَهَا على الاستراتيجيات والسياسات للدول والنظام الدولي. هذا وتلخص الدراسة إلى أنه على الرغم من الدور المحوري للحكومات في مواجهة أزمة كورونا من خلال استراتيجية الدعم الحكومي والحكومة المفتوحة، إلا أن هذا الدور يبقى محدود الفعالية ما لم تستند هذه الاستراتيجيات بنحو كبير إلى الطابع التشاركي في إدارة الأزمة على المستوى الوطني الإقليمي وحتى الدولي؛ كون البشرية تشترك في المصير الواحد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى للتشابك الذي تعرفه المنظومة الدولية في العديد من المجالات.

المصطلحات المفتاحية: فيروس كورونا، الأمن الإنساني، الدعم الحكومي، الحكومة المفتوحة، التعاون الإقليمي.

مقدمة

أثرت الأوبئة -منذ القديم- (الطاعون، والجذري، والملاريا، والكوليرا، والإنفلونزا الإسبانية، وغيرها) على الحضارات؛ فكان للعديد منها تداعيات كبيرة على المجتمعات، بدايةً من العدد الكبير للوفيات التي خَلَفَتْهَا، وصولاً إلى جعل البشر يفكرون بشكل أعمق في الوجود البشري. فبعدما خُطت البشرية (ولاسيما الدول المتقدمة) خطوات متسارعة نحو التقدم والرقى في عدة مجالات، ظهر فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ليحدث اضطرابات واختلالات على مستوى جميع دول العالم -بتفاوت- فهذه الظاهرة الحفية طالت جميع الأنساق الدولية في بنيتها المادية والوظيفية، وأثرت على السلوكيات والأنشطة اليومية الروتينية للإنسان (الذهاب للعمل، الدراسة، التفاعلات الاجتماعية).

* باحثة في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر.

لذا موضوع أزمة كورونا موضوع متشعب تشعب تأثيراته على مجالات وقطاعات عدة، فلا يمكن التطرق إليه بمعزل عن الانعكاسات السياسية، والاجتماعية، والأمنية. غير أن معظم الرؤى والنقاشات الأكاديمية وغير الأكاديمية تتعاطى مع هذه الجائحة باعتبارها جملة مترابطة من المشكلات والقضايا التي يستوجب حلها والتخفيف من حدتها، لكن الأنسب في ظل هذه اللحظة التاريخية الفارقة - التي بالإمكان اعتبارها نقطة تحول في حياة البشرية - البحث العميق في أسبابها ومساءلة فواعلها، ولاسيما أن الطابع الدولي التي تتميز به هذه الأزمة، والتوقعات بالامتداد الزمني لتأثيراتها لا شك أن له انعكاس على بعض حقول المعرفة الإنسانية وأطرها النظرية التي كانت مستقرة لسنوات.

وبعيداً عن الجدل العالمي بشأن إذا ما كان فيروس كورونا تم تصنيعه مختبرياً، ومن هي الدولة أو الجهة المسؤولة عن ذلك، أهدافها... الأکید أن دول العالم تواجه فيروساً له قدرة عالية على الانتشار مسبباً العديد من التهديدات والمخاطر على دول العالم قاطبة. والملاحظ عموماً أن التعاطي مع هذه الأزمة ما يزال يركز على البعد الصحي، لكن الضرورة تستدعي استحضار أبعاد أخرى لمواجهة ما أحدثته هذه الأزمة والتعامل معها بكفاءة، فهذا التحدي يستوجب الوقوف على مجمل التدايعات ومسبباتها للوصول لاستراتيجيات أكثر نجاعة لمواجهة هذه الظاهرة (فيروس كورونا)، وهو الهدف الذي تصبو إليه الدراسة.

لذلك أن توضيح تدايعات أزمة كورونا الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والسياسية من الأهداف الرئيسة التي تسعى الدراسة بلوغها، فضلاً عن رصد استراتيجيات مواجهتها والوقوف على الدور الحكومي فيها على المستوى الداخلي والخارجي. وهذا لغرض إبراز المسلمات، الاستراتيجيات، السياسات، المدركات، القيم والسلوكيات التي قد تُغيّرُها الجائحة.

وانطلاقاً مما تقدم، إشكالية الموضوع تتجلى في: فيما تتمثل استراتيجيات مواجهة أزمة كورونا في ظل توسع انتشار تدايعاتها؟ وتسعى الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي الأسباب المباشرة وغير المباشرة لأزمة كورونا؟ كيف أثر الحجر الصحي على الدول والمجتمعات؟ كيف ستؤثر الجائحة على سياسات الدول الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية؟ ما هي مجمل تأثيرات فيروس كورونا المستجد على العملية السياسية في الأنظمة الديمقراطية والأوتوقراطية؟ ما محل الدور الحكومي في استراتيجيات مواجهة تدايعات كورونا؟ هل بإمكان الدول النجاح في مواجهة آثار الجائحة منفردة؟

انعكاسات أزمة فيروس كورونا المستجد على الدول والمجتمعات

ظهر فيروس كورونا المستجد وظهر معه التباعد الاجتماعي كأنسب طريقة للوقاية من انتشار العدوى، فاضطر صناع القرار في العديد من دول العالم إلى فرض الحجر الصحي؛ مما تسبَّب في اضطرابات في المنظومة الاقتصادية الوطنية والعالمية، فبدأت تداعيات الأزمة تتوسَّع إلى مجالات اجتماعية، وأمنية، وسياسية، وهو ما سيكون محور تركيز هذا الجزء من الدراسة.

أولاً: الخسائر الاقتصادية

تبرز الخسائر الاقتصادية لجائحة فيروس كوفيد 19 في صدارة انعكاسات هذه الأزمة على مختلف دول العالم؛ لأنها ساهمت في التوقف المؤقت لعملية الإنتاج خوفاً من انتشار الفيروس. مهمُّ التطرق لتداعيات هذه الجائحة على المستوى الاقتصادي، لكن الأهم من ذلك معرفة الأسباب الكامنة ورائها، والتي لم تستثن أيَّ إقليم أو دولة أو قطاع -وإن كانت لا تتساوى في الآثار والنتائج- وهو ما سيتم توضيحه من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية:

1. النمو الاقتصادي العالمي: عرف الاقتصاد العالمي تباطؤاً حتى قبل ظهور فيروس كورونا؛ نتيجة التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والنزاعات في بعض الدول. وحسب صندوق النقد الدولي؛ فإنه بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق من تلك التي حدثت خلال فترة الكساد العالمية في 1929 - 1939، والأزمة المالية العالمية سنة 2008، فوفق تقديراته توقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي إلى 3 - % عام 2020 مع إمكانية استرداد عافيته سنة 2021 بتحقيقه معدل نمو 5.8 %، وذلك نتيجة تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي إلى -5.9 %، وفيما يخص منطقة الاتحاد الأوروبي؛ فمن المتوقع أن ينخفض ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 7.1 % بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك، أما الاقتصاد الياباني فمن المتوقع أن ينكمش في عام 2020 بحوالي 5.9 %، بينما ستُحقّق الصين نمواً ضعيفاً بنسبة 1.2 % من السنة نفسها⁽¹⁾.

فمع بدايات انتشار الفيروس أعطيت الأولوية القصوى للحفاظ على صحة وسلامة الإنسان قدر الإمكان من خلال إجراءات الحجر الصحي، حيث طُرحت لأول مرة معادلة صعبة أمام

1. صندوق النقد العربي، تقرير التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية (أبوظبي: أبريل 2020)، ص 86-

صانعي القرار الصحة مقابل الاقتصاد، لكن الإشكال الذي يطرح نفسه - بعد أشهر من فرض الحجر الصحي - كيف سيتم التوفيق بين تحدي مواجهة الخسائر الاقتصادية التي سببتها الجائحة وضرورة التكيف معها؟

2. الاستثمار والتجارة: حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ سيرف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انخفاضاً في تدفقاته بنسبة 30% على الأقل سنة 2020 مقارنة بعام 2019، ومن المتوقع أن تؤدي صدمات الطلب والعرض إلى جانب انخفاض أسعار النفط وثقة المستثمرين انخفاضاً أكثر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ إذ تُقدّر اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة خسارة المنطقة العربية 45% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁾. فمنذ بداية أزمة كورونا حتى أواخر آذار سحب المستثمرون من الدول النامية ما قيمته 83 مليار دولار خوفاً من المخاطر المحتملة، وهي أعلى قيمة في تاريخ الاستثمارات الأجنبية⁽³⁾، ونتيجة طبيعية؛ لأنه ما يجذب المستثمر الاستقرار وتحسن المؤشرات الاقتصادية، ففي ظل ظروف تتسم باللايقين والفجائية تتزايد مخاوف وشكوك المستثمرين الأجانب بشأن المخاطر التي من الممكن أن يتعرضوا لها في حال إقامة مشاريع استثمارية.

3. أسواق الطاقة والمال: لقد تراجعت أسعار البترول إلى 20.84 دولار للبرميل في الأسبوع الأخير من نيسان، ووصلت الأسعار النفطية في السوق الأمريكية حد السالب لأول مرة. وبالنسبة للبورصات فقد كانت نسبة الانخفاض في قيمة الأسهم المتداولة كبيرة؛ فمؤشر (داو جونز Dow Jones) (نيويورك) قُدِّر بـ 24.1% في الأسبوع الأول من نيسان 2020⁽⁴⁾؛ الأمر الذي سيكون له انعكاسات على أوضاع المالية العامة، مما يزيد من حجم الإنفاق الحكومي، وبما أنه تبقى الأسعار العالمية للنفط أحد المحددات التي تستند إليها تقديرات الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط، ما قد يتطلب مراجعة موازنتها العامة نظراً للانخفاض المفاجئ لسعر برميل النفط، إضافةً إلى حجم الإنفاق الطارئ على المستلزمات الطبية التي قد تتزايد بعد المحاولات الجارية لاكتشاف اللقاح. بالنسبة للدول المصدرة للنفط يدفع انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى تعديلات في موازنة

2. Organisation for Economic Co-operation and Development, « COVID-19 crisis response in MENA countries », June 09, 2020 (<https://bit.ly/2ODtl2Y>) accessed July 10, 2020.

3. وليد عبد الحفي، «مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد 19)»، ص 5، في :

<https://bit.ly/3h7Gmhs> (June 16,2020).

4. المرجع السابق، ص 4.

عام 2020، ومنه التقليل من الإيرادات الحكومية للدولة ويتسبب في عجز مالي كبير؛ لذا قد تلجأ الدول العربية المصدرة للنفط إلى مصادر تمويل أخرى، مثل: الزيادة في الإيرادات الضريبية وتنويع الهياكل الاقتصادية أو الاستفادة من الصناديق السيادية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي التي كوّنتها من الفائض المالي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في سنوات سابقة، والتي يبلغ إجمالي حجم أصولها 2.978.6 مليار دولار أمريكي⁽⁵⁾. فإحدى أهم الآثار المتوقعة للانخفاض الحاد في أسعار النفط زيادة الدافع نحو الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، الذي يمثل ثروة حقيقية إذا ما تم استغلاله بنحو جيد للخروج من الازتهان للربيع من ناحية، ومواجهة الخسائر الاقتصادية لأزمة كورونا من ناحية أخرى.

فوفق توقعات صندوق النقد الدولي في عام 2020 ستعرف دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انكماشاً قدره 4.2- % بالنسبة للدول المصدرة للنفط، و 0.7- % للدول المستوردة، والأكثر تضرراً تلك التي تشهد أكبر انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي ليبيا 58.1- %، ولبنان 12- %⁽⁶⁾. وهو ما سيرفع من نسبة الدين العام للتصدي لجائحة كورونا، ويخلق تحدي توفير السيولة المالية اللازمة.

وتتوقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (ESCWA) أنه ستخسر المنطقة العربية أكثر من 42 مليار دولار، وسيدخل 8.3 مليون شخص حيز الفقر بسبب فيروس كورونا المستجد⁽⁷⁾. فعلى الرغم مما تعانيه بعض دول المنطقة من نزاعات واللا استقرار ولاسيما على مستوى سوريا، وليبيا، واليمن، وفلسطين، والصومال، والعراق، فإن انتشار جائحة كوفيد 19 سيؤدي إلى تفاقم الأخطار؛ بفعل تعطل أنظمة الإنتاج وضعف أداء مؤسساتها، مما يحد من إمكانية حصول شعوب هذه الدول على توفير مدخول مالي يضمن لهم الحياة الكريمة.

4. سوق العمل: حسب منظمة العمل الدولية؛ فإنه من المحتمل أن يفقد ما يقارب 25 مليون شخص في العالم عمله، ومن أكثر القطاعات المتضررة يوجد النقل والسياحة، كما ستعكس تداعيات الفيروس على تسريح العمالة المؤقتة التي تتقاضى أجوراً ضعيفة، فضلاً على تخفيض

5. صندوق النقد العربي، تقرير التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص 22، 23.

6. Organisation for Economic Co-operation and Development, « COVID-19 crisis response in MENA countries », Op.cit.

7. Food and Agriculture Organization of the United Nations, Report COVID-19 and its impact on food security in the Near East and North Africa: How to respond? (Cairo: 2020), p 15.

ساعات العمل؛ بالتالي انخفاض دخل العمالة المؤقتة. أما مستوى العمالة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص سيكون أقل نسبياً لوجود بدائل أخرى، مثل: العمل عن بعد⁽⁸⁾، فهذا الاضطراب الذي تشهده سوق العمل سينعكس على انخفاض القدرة الشرائية للفرد وتراجع الطبقة الوسطى التي تمثل عامل استقرار وتوازن؛ للدور الاستهلاكي الذي تضطلع به.

5. النقل: يُعد قطاع النقل من أبرز المتضررين من تداعيات فيروس كوفيد 19؛ حيث تُشير تقديرات منظمة الطيران المدني الدولي أن التأثير المحتمل لإجراءات حظر السفر ستؤدي إلى انخفاض إجمالي يتراوح من 43% إلى 51% من المقاعد التي تقدمها شركات الطيران، وانخفاض في عدد المسافرين يتراوح من 2423 إلى 2907 مليون مسافر، وخسارة محتملة لحوالي 323 إلى 385 مليار دولار لإجمالي عائدات شركات الطيران⁽⁹⁾. لذلك سوف يحتاج القطاع إلى وقت أطول وجهود حثيثة لمواجهة خسائره، ومع ذلك تبقى العودة التدريجية للحركة العادية للنقل مرهونة بمدى القدرة على الموازنة بين تجديد ثقة المسافرين بسلامة نظام النقل، ومختلف إجراءات السلامة الصحية للمسافرين كطول فترة الانتظار ومحدودية قدرة استيعاب المسافرين.

6. السياحة: يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات تضرراً من الجائحة، ومع استمرار هذه الأزمة تتزايد صعوبات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل مكوناً هاماً من قطاع السياحة، لذا ليس بإمكانه الانتعاش إلا بعد السيطرة على الفيروس، ورفع قرارات حظر السفر.

وعلى وفق توقعات منظمة السياحة العالمية عرف عدد السياح الدوليين انخفاضاً بنسبة 58% إلى 78%؛ ما ينتج عنه خسارة قدرها 910 إلى 1170 مليار دولار أمريكي في عائدات السياحة الدولية. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تُمثل السياحة ركيزة اقتصادية ومكوناً هاماً للتنوع الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط في عام 2019، إذ شكّل قطاع النقل والسياحة 5.3% من نمو الناتج المحلي. وعلى وفق المجلس العالمي للسفر والسياحة، ستؤدي إجراءات الاحتواء وضربة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة الاتحاد الأوروبي والصين إلى انخفاض السياح الذي سيكون له تأثير على دول المنطقة التي تعتمد على السياحة بنحو كبير كمصدر للدخل ولاسيما المغرب، وتونس، ولبنان⁽¹⁰⁾.

8. صندوق النقد العربي، تقرير التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص 13، 14.
9. International Civil Aviation Organization, « Effect of Novel Coronavirus (Covid 19) on Civil Aviation: Economic Impact Analysis », July 13, 2020 (<https://bit.ly/2CRR5O7>) accessed July 17, 2020.

10. Organisation for Economic Co-operation and Development, « COVID-19 crisis response in MENA countries », op.cit.

لا شك أن السبب المباشر وراء هذه المعطيات الكمية؛ الحجر الصحي والإجراءات الاحترازية خوفاً من تفشي عدوى كوفيد 19، غير أنه ما ينبغي أن يُطرح للنقاش والمراجعة محلياً ودولياً الأسباب غير المباشرة وراء تلك الخسائر من حيث الاتساع (التمدد الديمغرافي) والمستوى.

فالوضعية الاقتصادية العالمية -التي خلفتها الجائحة- تعود لقوى العولمة، التي تستند على الآتي تحرير التجارة وتشجيع المنافسة لفرض التوازن، لكن ذلك كشف عن اختلالات كبيرة أثبتت أنهما غير قادرتين بمفردهما على ضبط قوى السوق، فهي لا تطرح حلولاً بل تفرض مشكلاتٍ ترتبط بقيمة الإنسان ومكانته فيها، فبدل أن يكون غاية ومحور أي عملية اقتصادية تحوّل لأداة من أدوات السوق، وما يؤكد ذلك؛ عجز المنظومات الصحية على مواجهة انتشار عدوى فيروس كوفيد 19 لنقص المخصصات المالية، فآليات السوق أصبحت غير قادرة بمفردها على ضبط قوى السوق التي تسعى لتعظيم أرباحها على حساب التوازنات الاجتماعية والبيئة⁽¹¹⁾.

فقد كشف الفيروس هشاشة العولمة؛ فبمجرد غلق الحدود انخفضت المساعدات بين الدول، وكان تركيز كل دولة على مصالحها من منطلق حرص كل دولة على صحة مواطنيها وسلامتهم - بما فيها الدول الكبرى - وفي ظل محدودية التعاون الدولي لمواجهة تداعيات الجائحة، السؤال المطروح هل ستظل مؤسسات (بريتون وودز (Bretton Woods) (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) -باعتبارها أسس العولمة الاقتصادية- ستدعم الدول وتمنحها قروضا في ظل هذه الأزمة الاقتصادية؟

ومن المفارقات الهامة التي تُظهر اختلالات نظام الإنتاج الرأسمالي جلياً؛ عجز الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر دولة صناعية في العالم) على توفير كمادات عازلة للعاملين في المجال الطبي على الرغم من أن قيمة الكمامة لا تتجاوز دولاراً واحداً، وبالمقابل قيام بعض الرأسماليين بالترع بمبالغ مالية كبيرة لفائدة عمال القطاع الصحي، مثل: (بيل غيتس (Bill Gates)، و(جاك ما Jack Ma الذي أطلق شعار «عالم واحد ومعركة واحدة»، وقيام شركة (علي بابا) بتوزيع المعدات الطبية لكل من اليابان، كوريا الجنوبية، بعض دول أوروبا والعديد من الدول الأفريقية، وخصصت ملايين الدولارات للمراكز البحثية التي تعمل على اكتشاف اللقاح⁽¹²⁾.

11. مصطفى بخوش، «انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية»، في: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020)، ص 81.

12. التجاني عبد القادر حامد، «العلوم السياسية مرحلة ما بعد كورونا»، في: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 67.

لذلك تسببت هذه الجائحة في توجيه الكثير من الانتقادات التي تثبت ضعف نظرية (فرانسيس فوكو ياما Fukuyama Francis) (نهایة التاريخ)؛ فالليبرالية المتوحشة⁽¹³⁾ أضعفت قدرة الدول على مواجهة هذه الجائحة؛ لذا تُمثل هذه الأخيرة فرصة لإعادة هندسة العولمة وتجاوز الخطاب الرأسمالي السائد بما يتوافق مع إنسانية الإنسان؛ بالاستناد في ذلك على العدالة وليس مصالح الشركات الكبرى، لتجنب الوقوع في الأخطاء التي قادت للأزمة الراهنة. لكن المشكل المطروح لتحقيق ذلك هو غياب وعي جماعي عالمي للتأسيس لعولمة جديدة .

ثانياً: تهديد الأمن القومي

لم تعد الحرب التقليدية هي التهديد المادي للدولة بل يجب أن يشمل كذلك التهديدات البيولوجية التي تضر بمصالح الدول واستقرارها. في هذا الإطار تُمثل مدرسة كوبنهاغن أحد أبرز المدارس التي نقدت الأطروحات الأمنية الكلاسيكية ووسّعت مجالات الأمن، بحيث لا يقتصر فقط على الجانب العسكري بل يتعداه إلى ما هو اقتصادي، وسياسي، ومجتمعي، وبيئي⁽¹⁴⁾.

فالأوبئة تهدد الأمن القومي؛ من خلال الزيادات في معدلات المرض والوفيات، مما يشكل ذلك ضغطاً على الصحة العامة، القوى العاملة والشعب، ليتسبب ذلك في اللا استقرار السياسي والركود الاقتصادي. فعلى سبيل المثال: فيروس نقص المناعة البشرية أدى إلى عدة مشكلات في البلدان الإفريقية باعتراف رئيس بوتسوانيا السابق (فيستوس موجاي Festus Mogae) أنه فيروس لا يُقوّض التنمية فقط، لكنه يشكل تهديداً خطيراً للأمن الوطني، ومن ناحية أخرى خطورة الأوبئة غير المباشرة تبرز عند إصابة مستخدمي القطاع الصحي⁽¹⁵⁾. فسرعة انتشارها وحجم الخسائر البشرية الناجمة عنها تُشكل تحدياً وجودياً للبشرية جمعاء، ولاسيما في حال عدم التوصل إلى لقاح أو علاج آمن لتلك الأمراض والأوبئة؛ مما يعني ذلك تزايد المخاوف من انتشارها، وعدم القدرة على السيطرة عليها واحتواء تداعياتها؛ بذلك فهي تُمثل تهديداً للأمن الصحي العالمي.

13. لمزيد من التفاصيل بالإمكان الرجوع إلى :

Noam Chomsky, Profit Over People Neoliberalism and Global Order (New York: Seven Stories Press, 1999).

14. لمزيد من التفاصيل بالإمكان الرجوع إلى :

Barry Buzan, Ole Waever, Jaap Wild, Security A New Framework For Analysis (London: Lynne Rinner Publishers, 1998).

15. Rajat Kumar Kujur, Report Critical Connection: COVID-19 Pandemic and National Security (New Delhi: May 11,2020), pp 2,3.

إن خطورة جائحة كوفيد 19 دفعت إلى إعلان حالة الطوارئ في العديد من البلدان، والتعاطي مع الوضع على أنه حالة حرب. ففي فرنسا خاطب الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron) السكان ووصف الوضع بالحرب الصحية ضد عدو غير مرئي، فاستعمل كلمة حرب سبع مرات في خطابه يوم 16 آذار 2020 للتأكيد على خطورة الوضع، كما أمر السكان بإخضاع أنفسهم لتدابير تقييد حرية الحركة⁽¹⁶⁾.

وفضلاً عن تهديد الجائحة الأمن الصحي العالمي، فهي تهدد كذلك الأمن المجتمعي؛ نتيجة الانتشار الواسع للفيروس والحجر الصحي، ارتفعت معدلات البطالة، وتراجع مستوى الخدمات المقدمة للأفراد بسبب غلق المؤسسات، وكذا انخفاض المستويات المعيشية، كلها عوامل تدفع نحو الحركات الاحتجاجية وتهديد الاستقرار والأمن المجتمعي الذي يُعدّ بُعداً رئيسياً للأمن الإنساني؛ الأمر الذي يدفعنا للتساؤل: كيف ستُغيّر جائحة كورونا مضامين الأمن القومي؟

انطلاقاً مما تقدم، نوضّح تأثيرات جائحة كورونا على سياسات الأمن القومي فيما يلي:

1. التركيز على الأمن الصحي: باعتباره من أهم متطلبات الأمن القومي؛ وذلك بالاستثمار في إجراء البحوث العلمية لابتكار اللقاحات لمختلف الأمراض، وزيادة المخصصات المالية لقطاع الصحة في ميزانيات الدول، ولاسيما ما يتعلق بتطوير المستشفيات والاهتمام بالقطاع الطبي عموماً، بعد أن أثبتت الأنظمة الصحية القائمة حتى في الدول المتقدمة عدم قدرتها على التعامل الفوري والاحتوائي لجوائح مُثائلة لكورونا.

2. بروز أدوار جديدة لمؤسسات الأمن والدفاع: بحيث لن يقتصر فقط على التصدي للتهديدات التقليدية للأمن والاستقرار، وإنما المشاركة في مواجهة التهديدات الجديدة التي تواجه الأمن الإنساني، ومثال ذلك؛ في فرنسا تم استدعاء جنودها لفرض حالة الطوارئ، وتم نشر قواتها في المناطق المتضررة، وفي إيطاليا وافقت الحكومة على نشر الجيش لفرض العزل على المناطق الموبوءة، وهذا راجع أساساً لما تملكه الجيوش من قدرات فنية ولوجستية تمكّنها التعامل مع الأوبئة؛ لأن عناصرها مدربون على العمل في بيئة يسودها الأسلحة البيولوجية.

3. إعادة النظر في معايير قوة الدولة: فالمعيار السائد كان العسكري والاقتصادي، غير أن الوباء

16. Policy Center for the New South, « The War on COVID-19:the 9/11 of Health Security? » p 9, April 7, 2020 (<https://bit.ly/3gmPH53>) accessed July 28, 2020.

أضاف معايير جديدة لقياس قوة الدولة ونفوذها في النظام الدولي؛ كوجود منظومة صحية قوية تضمن الأمن الصحي للسكان، ومنظومة متطورة في مجال البحث العلمي، والتنافس الحالي بين القوى الكبرى على اكتشاف مصل للفيروس مثال على ذلك.

4. تغيير أولويات الأمن الجماعي الدولي: بالتركيز على الأمن الإنساني، فأزمة كورونا أثبتت بوضوح أن أجهزة التنفس الصناعي تفوق أهميتها ترسانة الأسلحة التي تملكها القوى الكبرى . كما تؤكد على أهمية التضامن الدولي في مواجهة الأزمات والكوارث الإنسانية وخصوصاً الأوبئة العابرة للحدود، وقد يتراجع التركيز -ولو مرحلياً- على المجال العسكري⁽¹⁷⁾. فقضايا الأمن الصحي ستحتل أوليات العمل الدولي؛ لأن هذه الجائحة -بتجلياتها المعقدة وتداعياتها المتشابكة- تؤكد على ضرورة التعاون الدولي ولاسيما وأنها كشفت عن غياب الاستجابة الدولية الاستباقية في التعامل مع الأزمات الصحية الطارئة.

5. الاهتمام بالأمن السيبراني: مع إجراءات غلق المدارس، والجامعات، والشركات، استدعت الضرورة التوجّه للدراسة والعمل عن بعد؛ لأن تاريخ عودة الوضع العام لطبيعته غير معلوم؛ وبذلك تزايدت مخاطر التهديدات السيبرانية؛ فقد كشفت شركة الأمن السيبراني السنغافورية (شاي فيرما Shai Verma) عن ارتفاع بأكثر من 600% في مؤشرات التهديد السيبراني. حيث استغل مجرمو الإنترنت الأوضاع الراهنة للجائحة لأغراض عدة في مقدمتها الكسب المالي، وينتهب هؤلاء شعور الأفراد بالخوف من فيروس كوفيد 19؛ مما يدفع المستهدفين من الهجمات السيبرانية استقبال ملفات عبر البريد الإلكتروني، يبدو مصدرها من هيئات صحية عالمية أو من جهات حكومية رسمية، تحتوي إرشادات حول كيفية الحماية من الفيروس، أو تحديثات بأرقام الإصابات ضمن منطقته الجغرافية، أو إجراءات حول كيفية الكشف عن الإصابة بالفيروس، لكنها في الحقيقة تحتوي على برمجيات خبيثة؛ خطورتها تكمن عند تنزيل هذه البرمجيات ووصولها إلى البيانات الحساسة ككلمات المرور، ثم الانتشار بعدها في شبكة العمل المرتبطة بجهاز الموظف⁽¹⁸⁾.

17. أشرف العيسوي، « وباء كوفيد 19 كيف سيعيد صياغة مفاهيم وسياسات الأمن الوطني»، في :

<https://bit.ly/2Dmg4tk> (July 27,2020).

18. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، « التداعيات السلبية لجائحة كورونا على أمن المعلومات »، في :

<https://bit.ly/39Nhqta> (July 28,2020).

والأمر لم يقف عند هذا الحد، بل استهدفت الهجمات السببرانية⁽¹⁹⁾ حتى المستشفيات ومراكز البحوث الطبية بحثاً عن معلومات حول العلاجات أو اللقاحات المتعلقة بالفيروس، ففي المملكة المتحدة تعرضت أبحاث (هامرسميث Hamersmith) للقراصنة، وتم نشر بيانات شخصية لآلاف المرضى السابقين بعد عدم الرضوخ لابتزازات القراصنة، وحذرت منظمة الصحة العالمية من رسائل البريد الإلكتروني التي تحاول الاستفادة من الوضع الصحي لسرقة الأموال والمعلومات الخاصة⁽²⁰⁾.

فالأمن السببراني يفرض أهميته بشدة ولاسيما في عصر من يمتلك المعلومة يمتلك القوة، ونظراً لاعتبار الفضاء السببراني فضاء مفتوح يستدعي ذلك تضافر جهود العديد من الفواعل الوطنية والدولية للتعاون أكثر ضمن هذا المجال، لدرء مخاطر الجريمة الإلكترونية -العابرة للحدود- التي يتعرض لها الأفراد، المنظمات والدول.

6. إدراج الاستخبارات الصحية في المنظومة الأمنية: إن الفشل الاستخباراتي الذي ساعد في انتشار الوباء سيدفع ولاسيما الدول الكبرى للاهتمام بهذا القطاع، لكنه مجال ليس بالهين؛ لأنه يحتاج تأهيل العناصر البشرية لذلك، وتطوير أجهزة وتقنيات قادرة على البحث عن التهديدات البيولوجية، إلا أن المنظمات الحقوقية ستتصدى لهذا النوع من الاستخبارات لانتهاكها الخصوصية الشخصية.

إن تداعيات هذه الجائحة تُؤكد على ضرورة الاهتمام بشدة بأبعاد الأمن الإنساني بما يحويه من أمن صحي، مجتمعي، بيئي، غذائي... سواء على المستوى الوطني أو الدولي؛ لأن انعكاسات أزمة كورونا ستُعبد للواجهة تنامي ظواهر عديدة لعل أبرزها التطرف، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة... لاعتبار أن الحاجة هي المحرك والدافع لنشاط مثل هكذا ظواهر، لذلك فمختلف دول العالم لن تواجه فقط التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، بل ستكون أمام تحديات أمنية، اجتماعية، وحتى سياسية وهو ما سيتم توضيحه في العنصر القادم من الدراسة.

19. لمزيد من التفاصيل بالإمكان الرجوع إلى :

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير كوفيد 19 تحليل التهديدات الإلكترونية (نيويورك: 2020).

20. Rajat Kumar Kujur, Report Critical Connection: COVID-19 Pandemic and National Security ,op.cit , pp 9,10.

ثالثاً: فيروس كورونا والديمقراطية: المعادلة الصعبة

بدايةً نشير إلى أن حالة الطوارئ التي يشهدها العالم اليوم بسبب انتشار الفيروس تُدكّرنا بأن الدولة ما تزال فاعلاً أساسياً سواء في السياسات الوطنية أو حتى الدولية. فالمؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية لم يكن بمقدورها توفير الخدمات للأفراد، فكلُّ ما تستطيع تقديمه يدخل ضمن خانة المقترحات والتوصيات غير الملزمة.

وتحقيقاً للضبط الاجتماعي، قامت حكومات الدول الديمقراطية منها وغير الديمقراطية بفرض هيمنتها وإخضاع المواطنين لمواجهة هذه الأزمة الصحية. وهنا طُرِح للنقاش معادلة الديمقراطية مقابل فيروس كورونا، وما يُعزز طرحها هو نجاح تعاطي الأنظمة غير الديمقراطية مثل: الصين⁽²¹⁾ أكثر من الأنظمة الديمقراطية (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا) مع فيروس كانت له القدرة على اختراق الحدود بسرعة. لذلك يطرح هذا العنصر من الدراسة التساؤلات التالية: كيف أثّرت أزمة كورونا على القيم والمبادئ الديمقراطية؟ وما الذي تطرحه من تحديات على الأنظمة السياسية في إطار مواجهتها للجائحة؟

بغرض اتخاذ إجراءات سريعة وعلى قدر من الفعالية للتصدي للجائحة كوفيد 19 أعلنت غالبية الدول على غرار الدول الأوروبية حالة الطوارئ والتي بدورها تنتقص من أسس الديمقراطية؛ من خلال زيادة سلطات الحكومة وفي بعض الأحيان الشرطة والجيش، وكذا تضائل سلطات البرلمان والسلطات القضائية، مع طمس خطير للخطوط التي تفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتتسبب خللاً في نظام الضوابط والتوازنات التي تقوم على أساسها الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع ذلك قدّمت بعض الدول (إستونيا، ورومانيا، ولاتفيا) بياناً إلى مجلس أوروبا لتقويض تنفيذ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ورغم أن جل دساتير بلدان الاتحاد الأوروبي تنص على ضمانات لعدم إساءة استخدام حالات الطوارئ⁽²²⁾، لكن الانتشار الواسع للوباء دفعها

21. من بين عوامل نجاح الصين في مواجهة فيروس كورونا المستجد هو خبرتها المكتسبة في مواجهة الأوبئة؛ حيث أنه منذ تفشي مرض الانتهاب الرئوي (السارس SARS) عام 2003، وضعت السلطات الصينية ونقّدت اللوائح الخاصة بالتأهب للاستجابة للأخطار الصحية، بهدف إنشاء آلية سريعة وفعالة للاستجابة لحالات الطوارئ الوبائية، وتحسين قدرتها على الاستجابة للحد من الكوارث.

Wei Liu , Xiao-Guang Yue , Paul B. Tchounwou , «Response to the COVID-19 Epidemic: The Chinese Experience and Implications for Other Countries », International Journal of Environmental Research and Public Health, vol.1, no.2304 (March 2020), p 2.

22. Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs , Report The Impact of Covid-19 Measures on Democracy the Rule of Law and Fundamental Rights in the EU (European Union: April 23, 2020), pp 2-4.

لانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان وأسس الديمقراطية عموماً، والأمر وصل حدّ إساءة استخدام القوة في أفريقيا، حيث استعملت الشرطة العنف المفرط في جنوب إفريقيا، كينيا وأوغندا؛ فقتل العديد من الأفراد على يد قوات الأمن⁽²³⁾.

ومن ضمن تلك الانتهاكات الحقوقية نشير إلى ما يأتي:

1. تقييد حرية الحركة وانتهاك الحق في الخصوصية: أول حرية تم تقييدها بانتشار الفيروس؛ حرية الحركة والتنقل الأمر الذي لاقى رفضاً واستهجاناً من بعض الأفراد، المفكرين والسياسيين في مختلف دول العالم، واعتبروا ذلك موجة جديدة من الاستبداد، والرفض الأكثر كان على مستوى الدول الأكثر ديمقراطية؛ لأن شعوبها كانت متعودة على نمط حياة أساسه الحرية.

لقد تعرّض تقييد حرية الحركة إلى الحق في الخصوصية؛ بالاعتماد في ذلك على البيانات الضخمة وتكنولوجيا الاتصالات لدعم تدابير الرقابة؛ منها تطبيقات محمولة (Wechat/Ali-pay) التي تم استخدامها على نطاق واسع في الصين لتتبع الحالات المؤكدة وتحديد الجهات التي تم الاتصال بها⁽²⁴⁾. وفي النمسا، وبلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا تم الإعلان عن مشاركة شركات الهاتف المحمول بيانات الموقع مجهولة المصدر مع السلطات العامة من أجل رسم خريطة لتحركات الأفراد. وطوّرت بولندا تطبيقاً إلزامياً لتحديد الأشخاص في الحجر الصحي؛ حيث يُطلب منهم إرسال صور ذاتية. ووضعت قبرص تطبيقاً للأشخاص الذين يعملون خارج المنزل⁽²⁵⁾.

يمكن أن نُطلق على هذه الإجراءات مصطلح الاستبداد الرقمي؛ الذي يُجرّد الإنسان من حرياته، والأخطر أنه يصعب لا بل يستحيل اليوم في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العيش بمعزل عن هذه التقنيات، وهو ما يدعم أكثر هذا النوع من الاستبداد أو الديكتاتورية (الديكتاتورية الخفية).

2. تقويض حرية التعبير: أثّرت مخاوف بشأن انتشار الأخبار المزيفة، الأمر الذي كان له تأثير على انتهاك حرية التعبير والصحفيين. في رومانيا سمحت السلطات بحذف المحتوى وحظر المواقع التي

23. European Endowment for Democracy, Report Global Democracy and Covid-19: Upgrading international support (European Union: July 2020), p 10.

24. Wei Liu , Xiao-Guang Yue , Paul B. Tchounwou , «Response to the COVID-19 Epidemic: The Chinese Experience and Implications for Other Countries », op.cit, p 3.

25. Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs , Report The Impact of Covid-19 Measures on Democracy the Rule of Law and Fundamental Rights in the EU, op.cit, pp 7,8.

يتضمن محتواها تطور فيروس كوفيد 19 والإجراءات الوقائية دون إمكانية الطعن في القرار. وتم منع صحفيين في إيطاليا وجمهورية التشيك من الحصول على المعلومات من السلطات الصحية، وهو ما انتقده مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا⁽²⁶⁾.

فالحق في حرية التعبير والوصول للمعلومة تعدّ آليات مهمة إذا ما تُرجمت بشكل فعال للتصدي للجائحة؛ من خلال ما تقوم به من أدوار توعوية ونقدية لتصويب جهود مواجهة الوباء، لكنها في ذات الوقت تستوجب التعاطي مع المعلومة باحترافية.

3. محدودية المشاركة السياسية: حسب المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات واجهت الانتخابات تحديات النزاهة والتجزئة (إجراء الجولة الأولى ثم تأجيل الجولة الثانية) في ظل انتشار الجائحة، وتم تأجيل 106 انتخابات في 61 دولة، وبشأن الانتخابات التي تم إجراؤها بعد انتشار الجائحة فقد عرفت انخفاضاً في المشاركة⁽²⁷⁾. ومن ناحية أخرى، خفّضت 14 دولة أوروبية جلسات أجهزتها التشريعية وحضور الأعضاء مثل: فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والبرتغال... وبعض الأجهزة التشريعية لم تعمل بتدابير الجلسات والتصويت عن بعد مثلما حدث في: المملكة المتحدة، وفرنسا، والنمسا، وهولندا⁽²⁸⁾، وهو ما يمكن اعتباره تجاوزاً فاضحاً لمبدأ السيادة للشعب، لإجراءات حالة الطوارئ المفروضة تتطلب المناقشة والموافقة عليها في البرلمان؛ لضمان عدم إساءة استخدامها، يُضاف إلى ذلك إشكالية شرعية النظام السياسي في حال تأجيل الانتخابات. وهي قضايا كانت تُطرح -قبل ظهور فيروس كورونا- على مستوى الأنظمة الأوتوقراطية وتلك التي تبني ديمقراطية الواجهة، لكن الآن ستبرز حتى في الأنظمة التي تُعدّ نماذج في الممارسة الديمقراطية.

إن وسائل الضبط الاجتماعي التي تم انتهاجها، تساهم في تزايد النزعة التحكيمية السلطوية على صعيد الحياة اليومية، والتي ساعدت بدورها في تنامي الغضب الشعبي، إما في شكل احتجاجات جديدة انتشرت في الفضاء الرقمي أو حافظت على طابعها الكلاسيكي، مثلما حدث في ألمانيا رفضاً للإجراءات الوقائية بما فيها ارتداء قناع الوجه، إذ اعتُبرت انتهاكاً لحقوقهم وحرّياتهم. أما

26. Ibid, p 7.

27. European Endowment for Democracy, Report Global Democracy and Covid-19: Upgrading international support, op.cit, p10.

28. Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs , Report The Impact of Covid-19 Measures on Democracy the Rule of Law and Fundamental Rights in the EU, op.cit, pp 5,6.

التحديات المطروحة بالنسبة للأنظمة الأوتوقراطية احتمالية تحوّل الإجراءات الاستثنائية إلى دائمة معتمدين في ذلك على استراتيجية الذعر.

وفضلاً عما سبق ذكره، لا شك أن الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا ستُخلف أزمات اقتصادية واجتماعية التي ستُوجج الغضب الشعبي واللائقة في أداء النخب السياسية، بذلك ستزيد الحركات الاحتجاجية، من هنا يبقى السؤال مطروحاً كيف ستتعامل مختلف الأنظمة السياسية معها؟ وهل ستستدعي آثار جائحة كورونا إعادة فكر (ابن خلدون) ونظريته حول قيام العمران البشري وسقوطه؟

استراتيجيات مواجهة أزمة كورونا

لا يمكن إنكار أن الوباء أثر على الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية - وهذا ما تؤكد لغة الأرقام - غير أن ذلك لا يمنع من النظر له والتعاطي معه بإيجابية، فهذه اللحظة التاريخية يمكن أن تُشكل نقطة تحول لتعديل مسار البشرية وتصحيح لفسلفات، واستراتيجيات، وسياسات، وسلوكيات... معينة ساعدت بنحو مباشر أو غير مباشر في الأزمة الراهنة. ومن بين الاستراتيجيات الآنية التي بالإمكان العمل بها لمواجهة تداعيات الأزمة يوجد:

أولاً: استراتيجية الدعم الحكومي (Government Support Strategy)

بعدما كان للدولة - ممثلةً في الحكومات - دوراً مركزياً في التصدي لفيروس كورونا صحياً، سيكون لها أيضاً دور اقتصادي واجتماعي لمواجهة تأثيرات أزمة كورونا، عبر المبادرة بالضمانات القانونية والآليات المؤسسية والإجرائية لمواجهة آثار الأزمة. فبعد عقود من تراجع دور الدولة، أكد هذا الوباء أن الدولة مؤهلة أكثر من غيرها من الفواعل لضمان الأمن الصحي للأفراد واحتياجاتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية - على اختلاف طبيعة الأنظمة الاقتصادية وكذا السياسية - من خلال الدعم الذي توفره الحكومات والذي يمكن توضيح آلياته في النقاط التالية:

1. دعم الاقتصاد: بما أن التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا كانت كبيرة؛ الأمر الذي يستوجب على الحكومات اتخاذ إجراءات تستهدف المالية العامة والسياسة النقدية، وذلك من خلال:

- تقديم البنوك المركزية سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولاسيما لتلك التي تُقرض المنظمات الصغيرة والمتوسطة، وبالإمكان تقديم ضمانات ائتمانية مؤقتة وموجهة لتلبية

احتياجات هذه المنظمات للسيولة على المدى القصير.

- تخفيض أسعار الفائدة الأساسية أو شراء الأصول لدعم الأسواق المالية إذا واجهت السوق مخاطر تردي الأوضاع المالية بنحو كبير⁽²⁹⁾.

- خلق فرص العمل، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشتريات والمشاريع التي تتطلب كثافة اليد العاملة، سيما ما يتعلق بالقطاع الصحي ونظم الاستجابة لحالات الطوارئ⁽³⁰⁾.

فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن حزمة تحفيز هي الأكبر في تاريخها، لدعم قطاع الأعمال وكذا الأفراد لمحاربة الأزمة الناتجة عن وباء كورونا قُدرت بـ 2.3 ترليون دولار، وهو ما يعادل 11% من الناتج المحلي الإجمالي. كما اتخذت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خطوات جادة في هذا المجال، فعلى مستوى الدول الخليجية؛ تبنت السعودية خلال الربع الأول من عام 2020 حزمة تحفيزية بقيمة 34.4 مليار دولار لدعم الائتمان والسيولة والقطاع الخاص، وقد أعلنت السلطات تحمّل نسبة 60% من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين؛ حيث رُصد لذلك تسع مليارات دولار. بينما أعلنت الإمارات عن تبني حزمة تحفيز إجمالية بقيمة 76 مليار دولار⁽³¹⁾.

فهذا الدعم الحكومي من شأنه التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا. لكن الإشكال المطروح هو محدودية قدرة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل على ضمانه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الدعم يُشكل ضغطاً مالياً على حكومات الدول ولاسيما وأن أزمة فيروس كورونا غير معلوم تاريخ انتهائها، لكنه يبقى آلية مهمة للتخفيف من تداعيات الأزمة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

2. التضامن الاجتماعي: كما ذكر آنفاً، فإن أزمة كورونا أثرت سلباً على الأمن المجتمعي، لذلك تبرز ضرورة العمل بألية التضامن الاجتماعي لتعزيزه وذلك عن طريق⁽³²⁾:

29. صندوق النقد الدولي، «الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة»، في :

<https://bit.ly/3gMixvV> (August 10, 2020).

30. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، «استجابات وطنية طارئة على مستوى السياسات العامة»، ص 4، في :

<https://bit.ly/3iqSURU> (August 10, 2020).

31. صندوق النقد العربي، تقرير التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص 17، 29.

32. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، «استجابات وطنية طارئة على مستوى السياسات العامة»، مرجع سابق، ص 4، 5.

- دعم نظم الحماية الاجتماعية، من خلال تغطية برامج المعونة الغذائية ومنح البطالة، وحماية الحق في الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر.
- تمديد آجال سداد القروض الفردية، ووقف سداد الرسوم الحكومية مؤقتاً، وإعفاء المحتاجين من الضرائب.
- حصول المستهلكين من الفئات الضعيفة على المواد الغذائية الأساسية والسلع الضرورية بنحو مستمر وبأسعار معقولة، ومنع احتكار السلع وزيادة أسعارها وقت الأزمات.
- الاستجابة الصحية العامة، أي: يستفيد منها الجميع حتى المهاجرون من خلال إجراءات الفحص، توفير الرعاية، الحفاظ على مكان سلامة العمل ومختلف تدابير احتواء فيروس كورونا.
- حماية المساجين والأشخاص المتواجدين في مخيمات اللاجئين من انتشار الفيروس.
- حماية عاملي القطاع الصحي، وتوفير أقنعة الوجه والملابس الواقية لهم.
- تمكين المسؤولين على مستوى الحكم المحلي من خلال تقديم الدعم المالي والفني للبلديات، وتوطيد الشراكات مع المجتمع المدني لضمان مؤازرة الفئات الضعيفة وخدمتها بفاعلية، وعلى وجه الخصوص السكان النازحون والسكان الذين يعتمدون على المعونة الإنسانية والعاملون مقابل أجر يومي.
- تخفيض تعريفات رسوم الاتصالات وتحسين سرعة الإنترنت وتوفير البرمجيات المجانية لإتاحة التطبيق عن بعد العمل عن بعد، والتعلم عن بعد، والتواصل عن بعد.
- فقد قامت الصين بزيادة تأمينات البطالة مؤقتاً، بمدّ فترتها، أو زيادة الإعانات، أو تخفيف شروط للاستفادة منها. وفي حالة عدم إدراج الإجازات لأسباب مرضية أو عائلية ضمن المزايا الاعتيادية، فينبغي أن تنظر الحكومات في تمويلها والسماح للعاملين المصابين أو لمن يتولوا رعايتهم المكوث في منازلهم دون خوف من فقدان وظائفهم في أثناء فترة الوباء⁽³³⁾.
- أزمة كورونا أثّرت كثيراً على الفئات الهشة من المجتمع، وهو الأمر الذي يهدد استقرار المجتمعات والدول، غير أن الحكومات مطلوب منها إشراك منظمات المجتمع المدني في تحقيق هذه

33. صندوق النقد الدولي، «الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة»، مرجع سابق.

الاستراتيجية باعتبارها حلقة وصل بين المواطنين والحكومة؛ فهذا الشريك بإمكانه القيام بالتعبئة الاجتماعية، تقدير الاحتياجات وإيصالها وعملية التوعية؛ لذا ينبغي أن يكون التعاطي الفعال مع تداعيات الأزمة تعاطياً مشتركاً.

3. دعم القطاع الخاص: تضررت منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة أكثر من الكبيرة جراء جائحة كورونا، ما انعكس سلباً على الأمن الاقتصادي والاجتماعي للدول؛ لذا يتوجب على الحكومات دعمها من خلال⁽³⁴⁾ :

- دعم الشركات المتضررة من تداعيات الوباء لتحفيز الاقتصاد والحد من تسريح العمال، عن طريق تمديد آجال سداد اشتراكات الموظفين في الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي، وإتاحة الإعفاءات الضريبية ووقف سداد القروض مؤقتاً خلال الأزمة.
 - إنشاء صندوق مخصص للطوارئ برعاية القطاع الخاص والأشخاص ذوي الأرصد المالية الضخمة لدعم الإجراءات الحكومية الهادفة لاحتواء تفشي الوباء.
 - تشجيع الشركات الكبيرة على الحد من تسريح العمال، بتأجيل تسديد الإيجارات المترتبة عليها، أو إعفائها من تسديدها في أثناء الأزمة، وإعطائها الأفضلية في التعاقد معها.
 - توصية المصاريف الخاصة بإعفاء المدينين من تسديد فوائد الدين في أثناء الأزمة، وتأجيل سداد أصل الدين بنحو مؤقت على الشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها.
- ضمن هذا الإطار، اتخذت إيطاليا إجراءات بشأ، تأجيل سداد ضرائب الشركات في المجالات المتضررة، وألغت الصين مساهمات الضمان الاجتماعي على مؤسسات الأعمال بصفة مؤقتة، كما توسعت كوريا في منح القروض لمؤسسات الأعمال وتقديم ضمانات على قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة⁽³⁵⁾.

يُمثل دعم منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة مدخلاً للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا، لأنه ليس بمقدور الحكومات - حتى القوية اقتصادياً - ضمان الدعم للمجتمعات على النحو الكافي؛ لذا إن دعم تلك المنظمات من شأنه مساعدة الحكومات في

34. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، «استجابات وطنية طارئة على مستوى السياسات العامة»، مرجع سابق، ص 4، 6.

35. صندوق النقد الدولي، «الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة، مرجع سابق.

التخفيف من التداعيات الاجتماعية للأزمة - خصوصاً تلك المتعلقة بظاهرة البطالة - وتحريك الاقتصاد.

ثانياً: استراتيجية الحكومة المفتوحة (Open Government Strategy)

أهمية هذه الاستراتيجية تعود أساساً لمحدودية شفافية الأنظمة الأوتوقراطية وحتى الديمقراطية في مواجهتها لأزمة فيروس كوفيد 19، وهو ما ساعد في الانتشار الواسع له، ففي الصين مع بداية ظهور حالات الإصابة بالمرض أجبرت الشرطة المحلية طبيياً تبه من انتشار فيروس مشابه لفيروس (السارس) على توقيع خطاب ينفي ما نشره، متهمه إياه بنشر شائعات عبر الانترنت. وحتى على مستوى الأنظمة الديمقراطية - التي تجرم احتكار المعلومة - لم يكن هناك التزام كبير بعنصر الشفافية، مثلاً: في فرنسا لم يستند التعاطي مع أرقام الإصابات والوفيات بالفيروس على مبدأ الشفافية؛ حيث لم يتم التصريح بالوفيات التي تحدث خارج المستشفيات عندما ارتفعت نسبة الإصابات، والأخطر من ذلك وفي إطار صراع لوبيات احتكار إنتاج اللقاح، تم منع تناول أدوية مخففة للمرض؛ لغرض تسويق اللقاح، وتحقيق عوائد مالية كبيرة.

فالشفافية أصبحت مطلوبة أكثر، ليس فقط في التعاطي مع أزمة كورونا وتجاوز مختلف تداعياتها، بل حتى للتصدي لأزمات صحية مشابهة قد تحدث في المستقبل، لخلق قاعدة تعاونية صلبة وهو الأمر الذي توفره الحكومة المفتوحة.

الحكومة المفتوحة حسب (لاثروب وروما (Lathrop and Ruma) لا تُمكن المواطنين الحصول على المعلومة فقط، وإنما سيصبحون مشاركين بطريقة هادفة⁽³⁶⁾. إذ تعتمد على مبدأي الانفتاح والتشاركية، وعلى حق المواطن في الوصول للمعلومات لتحسين الخدمات. وتُعد تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل أساسية لتطبيقها؛ من خلال البيانات المفتوحة، الاشتراك المفتوح وكذلك الابتكار المفتوح.

من الآثار الإيجابية لاستراتيجية الحكومة المفتوحة تعزيز الحوكمة، إذ إنها تُفعّل مبادئها الأساسية المتمثلة في: المساءلة والشفافية والشمولية والفعالية، وبمقدورها تسريع الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، والفساد، وتحسين الخدمات وزيادة الرفاه؛ لأن الانفتاح والشفافية، يمكنان

36. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقرير الحكومة المفتوحة السياق العالمي والآفاق المستقبلية (د.م.ن.]: 2016)، ص 21.

المواطنين من مراقبة إنفاق المال العام ولاسيما في المشاريع التنموية الرامية إلى تحسين حياة المواطنين. علاوةً على ذلك، تساهم البيانات المفتوحة والتشاركية في زيادة كفاءة الخدمات العامة؛ وذلك بالاعتماد على إشراك المواطنين والمجتمع المدني في عمليات التخطيط وصنع القرار في المشاريع التنموية، ولا يخفى أثر الحكومة المفتوحة في تعزيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، إذ تُفتَحُ البيانات المفتوحة أمام الأفراد والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية آفاق تطوير تطبيقات مجتمعية مبتكرة بالاعتماد على البيانات المفتوحة⁽³⁷⁾، لكنها تستلزم توفر الإرادة السياسية اللازمة، التي بدورها تُؤسس لقرارات وتشريعات وإجراءات إدارية ومؤسسية وتكنولوجية، وكذا تغييرات في الثقافة والقيم والمعايير لضمان تعاون وحوار فعال بين الحكومة المواطنين، المجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تعزيز النزاهة والديمقراطية التشاركية وجودة مخرجات الأداء الحكومي؛ لأن الضرورة تستدعي إعادة الاعتبار لدور الدولة في الإشراف على الخدمات الرئيسية كالصحة والتعليم... نتيجة ما أظهرته جائحة كورونا عجز العديد من الدول - حتى المتقدمة منها - على تقديم خدمات الرعاية الصحية لمواطنيها وضمان الأمن الصحي.

ومن أبرز نماذج الحكومة المفتوحة يوجد أنموذج بحيرة (Ness)، وهو إطار عمل وضعه (جيغلر وآخرون (Gigler and others) لتحليل الشروط التي تتيح للمواطنين الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مساءلة الحكومة وتعزيز وصولهم إلى الخدمات وتحسين رفاهيتهم بنحو عام، وهو يتكون من:

1. النماذج الحكومية: تُمثل مراحل الحكومة المفتوحة، وتُحدّد بمستوى إشراك المواطنين والتفاعل الإجمالي بين الحكومة والمواطنين، وهي تتألف من:
 - الحكومة الشفافة: تُركز في الوصول الشامل والمفتوح للبيانات والمعلومات الحكومية؛ مما يرفع من شفافية الحكومة.
 - الحكومة التشاركية: تُشجع على إشراك المواطنين في البرامج الحكومية، حيث يتم الإصغاء لاهتماماتهم وتعليقاتهم، وتسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم هذه الآلية.
 - الحكومة التعاونية: التي تدفع القطاع العام ليصبح ميسراً (Facilitator) للوصول إلى تحسين

37. نبال أدليبي، «هل يمكن تطبيق الحكومة المفتوحة في العالم العربي»، في :

التدفق الثنائي الاتجاه للمعلومات بين الحكومة والمواطنين، وإقامة شراكات بينهما في تصميم وتنفيذ البرامج وزيادة الإشراف العام عن طريق مداولات مفتوحة حول السياسات والبرامج.

- حكومة الإنتاج المشترك: تُمثل أعلى مستويات الإشراف العام وهو ما يقود إلى التصميم المشترك والإدارة المشتركة للخدمات العامة، أي يكون هناك اعتراف بأن الأفكار والمهارات والمعارف التي يمتلكها المواطنون هي أصول جوهرية في تصميم وتنفيذ وصيانة الخدمات وغيرها من النشاطات الحكومية⁽³⁸⁾.

انطلقت النماذج الحكومية من قاعدة الشفافية باعتبارها مدخلاً لتمتين التعاون بين مختلف الفواعل ذات الصلة، ومن بين الضمانات عدم إساءة استخدام السلطة؛ فهي الحلقة التي تربط السلطة بالمسؤولية، لكن ينبغي الإشارة إلى أن مدركات الحكومات بشأن أهمية شفافيتها وانفتاحها تبقى محدداً رئيساً لنجاح مساعي الحكومة المفتوحة.

2. العوامل التمكينية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وهي عناصر ذات قيمة مضافة للحكومة المفتوحة، تتمثل في:

- الانفتاحية ((Openness): تتجسد عندما تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيادة تدفق المعلومات.

- المباشرة (Directness): من خلال الوصول الفوري للمعلومات المطلوبة عند إتاحتها.

- الحينية (Timeliness): تعني تقديم المعلومات في وقتها، لها دور محوري في التحديث المستمر للمعلومات؛ مما يؤدي إلى تحسين الأعمال وعمليات صنع القرار.

- الودية (Friendliness)، والتجاوبية ((Responsiveness): السرعة والطريقة التي يتشارك من خلالها المواطنون والحكومة.

- التشميلية (Inclusiveness): أي مدى إشراف المواطنين في صنع القرار الحكومي وإمكانية الوصول للمعلومة، ويمكن لزيادة معدلات انتشار التكنولوجيا زيادة نطاق التشميلية.

- الفاعلية (Activness): يدل على قدرة المواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات

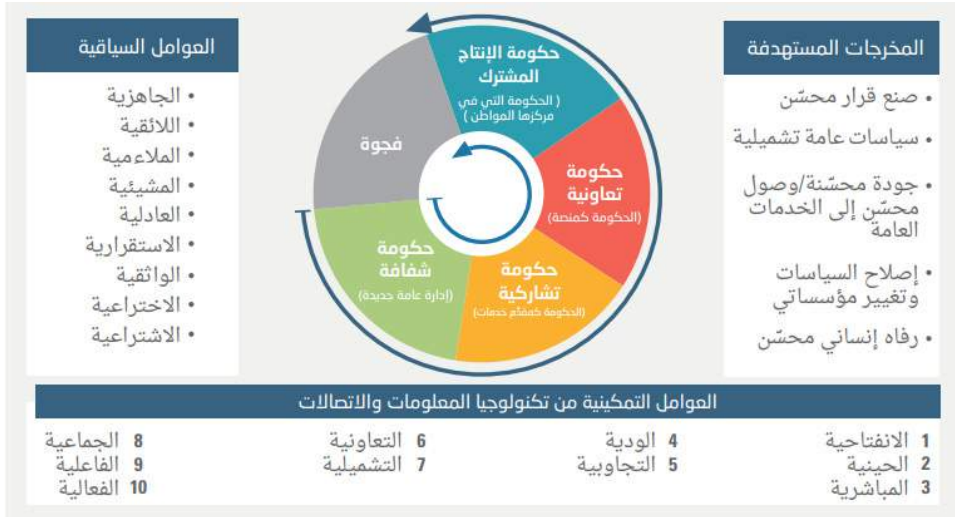
38. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية (بيروت: 2018)، ص 23، 24.

والاتصالات التعبير عن أفكارهم ومشاركاتهم المتعلقة بالبرامج الحكومية.

- الجماعية ((Collectiveness): تعني قدر أكبر من السلطة والتأثير على أعمال الحكومة التي يمكن أن يحظى بها المواطنون.
- التعاونية (Collaborativeness): تشير إلى إمكانية العمل المشترك بعيدا عن الحدود الموضوعية؛ لتحقيق الأهداف والمخرجات المشتركة.
- الفعالية (Effectiveness): تتعلق بتكلفة المبادرات وإنتاج ما يلزمها، واستخدام الأدوات والآليات الجديدة في عمل الحكومات⁽³⁹⁾.

بناءً على ما تقدم يتضح أن هناك حاجة ماسة لاستراتيجية الحكومة المفتوحة لاستعادة ثقة المواطنين في حكوماتهم، كونها تقوم على مبادئ: الشفافية، المشاركة، والمساءلة. وهي مبادئ تُعزز التنمية الشاملة، مثلما يوضحه نموذج بحيرة Ness في الشكل التالي:

نموذج بحيرة Ness



المصدر: المرجع السابق، ص 24.

39. المرجع السابق، ص 25.

يبدو أن انفتاح الحكومة سيؤسس لتفاعلية عمودية تدعم فلسفة التسيير المشترك، التي تُحفز بدورها الرغبة في الإنجاز والإبداع لدى المواطنين؛ ممّا سيعزز ذلك من الاستقرار السياسي الذي بدوره يعتبر مفتاحاً هاماً في معادلة التنمية، التطور والتمكين لمستقبل أفضل.

فلقد برهنت تجارب العديد من الدول للحكومة المفتوحة فائدتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث ساعد مشروع (Tax Free) في فلندا، ومشروع (where does my money go) في بريطانيا المواطنين في كلا البلدين معرفة كيفية إنفاق الحكومة لأموال الضرائب، ممّا عزز ذلك من الشفافية وساهم في زيادة ثقة المواطنين بالحكومة. وفي كندا ساعد تطبيق مبدأ البيانات المفتوحة في توفير حوالي 3.2 مليار دولار، بعد فتح البيانات الخاصة بالضرائب؛ مما ساعد على زيادة الشفافية ومواجهة التهرب الضريبي. أما في السويد، فيُعد مشروع المساعدات (Open Aid) الذي أجرته الحكومة من الأمثلة الناجحة في زيادة الشفافية، إذ يتيح هذا المشروع معرفة تاريخ، هوية، سبب ونتائج المساعدة المقدمة. وقد مكّن هذا المشروع الحكومة من تحسين كفاءة الجهاز الإداري وتوفير سبعة ملايين دولار سنوياً، وتقليص الفساد بقيمة 1.6 مليار سنوياً⁽⁴⁰⁾. وضمن هذا الإطار تعتبر مكافحة الفساد من المداخل الأقرب لمواجهة تداعيات أزمة كورونا خصوصاً الاقتصادية منها.

وبما أن المصير البشري مشترك - وهو ما أثبتته جائحة كورونا- بالإمكان العمل بالحكومات المفتوحة ودعم التعاون الدولي لمواجهة الأمراض، الأوبئة والكوارث الطبيعية التي تهدد البشرية لتجنب آثارها السلبية، عبر خلق أطر قانونية ومؤسسية لذلك، بالنحو الذي لا يُقوّض سيادة الدول.

ثالثاً: استراتيجية التعاون الإقليمي (Regional Cooperation Strategy)

ينبغي تعزيز الجهود الوطنية بتعاون إقليمي يستغل المقومات المشتركة لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. فالجائحة - التي فرضت تهديداً للإنسانية - فرصة لبناء علاقات تعاونية داخل فضاءات جيوسياسية متكاملة. تحقيقاً لهذه الغاية ينبغي في البداية تكثيف الجهود التعاونية إقليمياً ودولياً لإحلال السلم في المناطق التي تشهد صراعات مسلحة (ليبيا، اليمن، سورية...); لأنه في ظل تلك الأوضاع سترتفع العدوى الفيروسية بكوفيد 19 وأيضاً تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط على مستوى تلك الدول بل كذلك في الدول المجاورة. وبدايةً ذلك ينبغي أن تكون بإقرار هدنة

40. نبال أدليبي، «هل يمكن تطبيق الحكومة المفتوحة في العالم العربي»، مرجع سابق.

إنسانية عاجلة لضمان وصول المواد اللازمة لمكافحة الوباء والمساعدات الإنسانية، هذا إضافة إلى التعاون ضمن مجالات أخرى غاية في الأهمية تُوردها في النقاط التالية:

1. التعاون الإقليمي في المجال الصحي: التعاون في هذا المجال ما يزال يفرض أهميته في ظل تأكيد لغة الأرقام على عدم استقرار في أعداد الإصابات والوفيات. ومن بين السبل التعاون الصحي ما يأتي:

- التعاون الإقليمي لضمان توفير المعدات الطبية؛ فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي آلية الحماية المدنية للسكان، التي تهدف إلى توزيع وإيصال الفرق الطبية والمعدات للدول التي تحتاجها. وتم إنشاء احتياطي أوروبي مشترك للمعدات الطبية الطارئة، وكذلك تأسيس مركز تنسيق الاستجابة الطارئة بهدف تنسيق جهود الدعم.
- الدعم المالي الإقليمي للبحث العلمي الموجه لفيروس كورونا؛ حيث رصد الاتحاد الأوروبي 220 مليون أورو لدعم البحوث المتعلقة بالمصل. فضلاً عن رصد 164 مليون أورو لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة، وقطاع الأعمال لغرض إيجاد الحلول المبتكرة لمواجهة الوباء⁽⁴¹⁾.
- تطوير التعاون فيما يخص تبادل المعلومات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد مثلما حدث داخل التكتل الاقتصادي رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)؛ حيث تبادلت الدول الأعضاء إجراءات الاستعداد والاستجابة للمختبرات عبر الشبكة الإقليمية لمختبرات الصحة العامة بقيادة تايلاندا. كما كانت شبكة مركز عمليات الطوارئ التابعة للآسيان - بقيادة ماليزيا - وبدعم من أمانة الآسيان وكذا الصين، اليابان وكوريا تتبادل معلومات عن الوضعية الوبائية بنحو يومي وأيضاً معلومات حول تدابير الوقاية والكشف والاستجابة⁽⁴²⁾.
- وضع إطار قانوني إقليمي للتخلص من النفايات الطبية لتجنب أزمة في إدارة النفايات تؤثر على الصحة العامة، المياه الجوفية والمناطق الساحلية⁽⁴³⁾.

41. مركز الإمارات للسياسات، «تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله»، في:

<https://bit.ly/2PCPBux> (August 11, 2020).

42. سمير الخليلشي، تقرير رهانات التعاون الدولي في ظل أزمة كورونا (اسطنبول: أبريل 2020)، ص 5، 6.

43. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، «استجابات وطنية طارئة على مستوى السياسات العامة»، مرجع سابق، ص 7.

على الرغم من هشاشة مبدأ التضامن لدى التكتلات الإقليمية مع بدايات انتشار الفيروس وبلوغه مرحلة الذروة في بعض الدول -ومثال ذلك إيطاليا- الاتحاد الأوروبي، غير أن الاتحاد الأوروبي استدرك الأمر وعزز مبدأ التضامن بين الدول الأعضاء، إلا أن هذه الأزمة بقدر ما فرضته من تحديات مختلفة للدول والمجتمعات، إلا أنها فرصة لإحياء قيم إنسانية فقدتها البشرية تحت هيمنة البرغماتية المتوحشة.

2. التعاون الإقليمي لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية: وذلك من خلال السعي

نحو:

- إنشاء آليات مؤسسية لدعم الاقتصاد، قطاع الأعمال ومكافحة البطالة مثلما تم المبادرة به على مستوى الاتحاد الأوروبي؛ ففي إطار خطة شبكة الأمان الأوروبية المالية التي قُدرت بـ 540 مليار أورو لدعم الاقتصاد، تم إنشاء هيئة مؤقتة تسمى هيئة الدعم المؤقت لتخفيف مخاطر البطالة في الحالات الطارئة ويطلق عليها اختصاراً (SURE)، بميزانية تبلغ مائة مليار أورو، التي تقوم بمنح القروض للدول ومساعدة العمالة الأوروبية للمحافظة على وظائفهم خلال أزمة وباء كورونا، عبر تقديم القروض لتغطية البرامج الحكومية قصيرة الأمد التي أعلنتها الدول الأعضاء لدعم أصحاب الأعمال الحرة والموظفين، للحفاظ على القدرة الإنتاجية والكفاءات البشرية العاملة في السوق الأوروبية⁽⁴⁴⁾.
- إنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي لخدمة الفئات الضعيفة، وضمان التعجيل في الاستجابة وتوفير الإغاثة في أوقات حالات الطوارئ الصحية، في هذا الإطار بإمكان الدول العربية أن تدعو لدفع زكاة هذا العام في هذا الصندوق.
- اتخاذ إجراءات منسقة لإزالة جميع القيود المفروضة على الواردات والصادرات ولاسيما على المنتجات الغذائية والطبية والمواد الخام المنتجة للسلع الأساسية.
- قيام المؤسسات المالية الإقليمية بوضع آليات تأجيل سداد الدين وخفضه لتعزيز الحيز المالي المتاح للدول متوسطة ومنخفضة الدخل لتمكينها من التصدي لتداعيات الوباء.
- تقديم الدعم المالي العاجل الذي يستهدف قطاع التجارة من خلال تصميم وتمويل برامج لدعم المصدرين والمستوردين.

44. مركز الإمارات للسياسات، «تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله»، مرجع سابق.

- استحداث منصة إقليمية لمكافحة العنف الأسري ولاسيما ضد الأطفال والنساء عن طريق إطلاق حملات توعوية لزيادة الوعي بالتدابير المتخذة للحد من العنف نتيجة الحجر المنزلي.
 - تمكين المهاجرين في الدول المضيفة من تحويل أموالهم لأسرهم بطريقة منخفضة التكلفة. فعلى مستوى الدول العربية إذا ما بادر وزراء المالية العرب ومسؤولو المصارف المركزية واتحاد المصارف العربية وشركات خدمات التحويلات المالية بخفض كبير للرسوم التحويلات المالية سيتم تحرير أربعة مليارات دولار إضافية، ويُمكن 32 مليون مهاجر في المنطقة من إعالة أسرهم⁽⁴⁵⁾.
- لعلّ أهم ما ستواجهه مساعي التعاون الإقليمي محدودية التوافق على تفاصيل آلياته، وذلك راجع للخسائر الكبيرة التي خلفتها الجائحة، وتفاوت اقتصاديات الدول التي تنتمي لنفس الفضاء الجغرافي، إلا أن تشابك تأثيرات الأزمة بين الدول، والمصير المشترك سيدعم أكثر هذا التعاون والذي سيقى رهين الإرادة السياسية لمدرّكات صنّاع القرار.
- فحضور البعد الإقليمي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا له من الأهمية في دعم الأمن الإنساني والاستقرار، فالانكفاء على الذات وفلسفة الفردية في التعاطي مع أزمة كورونا لن تدعم مساعي النجاح في مواجهتها؛ لذا التنسيق، التضامن، المبادرة... كلها عوامل مساعدة ليس فقط لمواجهة تحديات آنية، بل فرصة لترقية وتطوير العلاقات البنينة لمواجهة أزمات، رهانات أو طوارئ مستقبلية.

45. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، «استجابات وطنية طارئة على مستوى السياسات العامة»، مرجع سابق، ص 6، 7.

الخلاصة

نصل في نهاية الدراسة إلى تثبيت مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها، لعلّ من أبرزها أننا بصدد تهديد للإنسانية متنامي الخطورة يستدعي تعاوناً حديثاً - بين الحكومات، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين وبنيا وبين الدول التي تتشارك الحيز الجغرافي- للتقليل من الآثار السلبية للأزمة، ولاسيما وأن الواقع غالباً ما يؤكد أن المعالجات المنفردة غير ناجعة، ومحاولات التصدي للأزمة صحيحاً خير دليل على ذلك.

ساد اعتقاد بأن معظم المشكلات والقضايا قد تم حلّها، وأنه تم الوصول إلى نهاية التاريخ في المدينة الفاضلة، إلا أن الجائحة كشفت وبنحو جلي خطر الليبرالية المتوحشة التي رسّخت منظومة ربحية تخدم مصالح قلة من الأثرياء؛ لذلك مرحلة ما بعد كورونا تطرح رهان أنسنة العولة والتحدي الأكبر مدى تبلور وعي عالمي جماعي بضرورة ذلك.

أكد انتشار الجائحة على أهمية الاستثمار في الأمن الإنساني بمختلف أبعاده الذي يواكب متطلبات الشعوب من الاحتياجات الضرورية، فلو تم توجيه ما تم إنفاقه على المنظومة العسكرية نحو تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية لساهم ذلك في احتواء الفيروس في بدايات انتشاره.

يبدو أن ظاهرة كورونا تُمثل اختباراً حقيقياً للأنظمة الديمقراطية؛ فقد برز التخوف المتعلق بترسيخ إجراءات وقرارات تسلطية ضمن إجراءات الضبط الاجتماعي للتصدي للوباء سيما في ظل التكنولوجيات الرقمية والذكاء الصناعي. فتقويض الحرية وانتهاك الحياة الخاصة والقضايا المرتبطة بشرعية الأنظمة السياسية أصبحت مصدر نقاش إعلامي وأكاديمي ودافعاً للحركات الاحتجاجية.

نجاح بعض الأنظمة الأوتوقراطية كالصين في احتواء الفيروس؛ راجع أساساً لقدرتها على الضبط الاجتماعي للأفراد والجماعات. إلا أن هذا الضبط يساهم في مكافحة الفيروس على المستوى الصحي، لكن بالمقابل يهدد استقرار الدول نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان أو إمكانية تحوّل بعض الإجراءات الاستثنائية إلى دائمة.

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا عديدة وعميقة، ستؤدي إلى تنامي أعمال غير شرعية كتجارة المخدرات والممنوعات والجريمة المنظمة نظراً لما سَخّلته الأزمة من محدودية الحاجات المادية؛ لذلك فالأمن الاقتصادي والاجتماعي بحاجة عاجلة لاستراتيجيات تتميز

بالشمول والتكامل لتعزيزه.

تقوم استراتيجيات مواجهة أزمة كورونا على الدور المحوري للحكومات، غير أن ذلك لا يعني منحها صلاحيات تؤسس للاستبداد والتسلطية، وإنما دورها تدعيمي، تنظيمي، تنسيقي وتضامني بالاستناد في ذلك على الانفتاح على فواعل عدة لتعزيز مبادئ الشفافية، المشاركة والمساءلة، والتي بدورها تخدم مساعي التخفيف من حدة الأزمة وخطورة تداعياتها.

استراتيجيات مواجهة كورونا (استراتيجية الدعم الحكومي واستراتيجية الحكومة المفتوحة) لن تُحقق الأهداف المرجوة منها ما لم يتم دعمها بتعاون إقليمي استراتيجي، كون الفيروس عابر للحدود من حيث الانتشار والتداعيات، وكذلك نتيجة التشابك الذي تعرفه المنظومة الاقتصادية العالمية.

أخيراً، يمكن التأكيد على أمر غاية في الأهمية؛ إن الاهتمام بالجوانب المادية قد يبني حضارة، لكن يبقى ذلك من الناحية الشكلية؛ مما يجعلها مهددة أمام أي اختبار حقيقي قد يواجهها، وجائحة كورونا كانت اختباراً كشفت الكثير من مواطن الضعف فيها. لذا فالأنظمة السياسية والنظام الدولي بحاجة لإعادة هندسة ولأنماط جديدة في العمل قائمة على التعاون والتضامن لتعزيز الأمن الإنساني على المستوى الوطني والعالمي بنحو متوازن، لمواجهة المخاطر التي قد تهدد الإنسانية والتأسيس لدول قوية بقوة مواردها البشرية ومقومات الحياة فيها.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

● الكتاب:

- حسين ملكاوي، أسماء. آخرون. أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2020).

● التقارير:

- الخليلي، سمير. تقرير رهانات التعاون الدولي في ظل أزمة كورونا (اسطنبول: أبريل 2020).
- صندوق النقد العربي. تقرير التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية (أبوظبي: أبريل 2020).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. تقرير تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية (بيروت: 2018).
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. تقرير الحكومة المفتوحة السياق العالمي والآفاق المستقبلية ([د.م.ن]: 2016).

● المصادر الالكترونية:

- أدلي، نبال. «هل يمكن تطبيق الحكومة المفتوحة في العالم العربي»، في :
<https://bit.ly/33Cebnu> (August 06, 2020).
- صندوق النقد الدولي. «الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة»، في :
<https://bit.ly/3gMixvV> (August 10, 2020).
- عبد الحي، وليد. «مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد 19)»، في :
<https://bit.ly/3h7Gmhs> (June 16,2020).
- العيسوي، أشرف. «وباء كوفيد 19 كيف سيُعيد صياغة مفاهيم وسياسات الأمن الوطني»، في :
<https://bit.ly/2Dmg4tk> (July 27,2020).

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. «استجابات وطنية طارئة على مستوى السياسات العامة»، في :
<https://bit.ly/3iqSURU> (August 10, 2020).
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . « التداعيات السلبية لجائحة كورونا على أمن المعلومات »، في :
<https://bit.ly/39Nhqta> (July 28,2020).
- مركز الإمارات للسياسات. «تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله»، في :
<https://bit.ly/2PCPBux> (August 11, 2020).

ثانيا- المراجع الأجنبية

- **Books:**
 - Buzan . Barry. Waever, Ole. Wild , Jaap . Security A New Framwork For Analysis (London: Lynne Rinner Publishers, 1998).
 - Chomsky ,Noam. Profit Over Poeple Neoliberalisme and Global Order (New York: Seven Stories Press, 1999).
- **Journal:**
 - Liu , Wei. Yue , Xiao-Guang . Tchounwou, Paul B. «Response to the COVID-19 Epidemic: The Chinese Experience and Implications for Other Countries », International Journal of Environmental Research and Public Health,vol.1,no.2304 (March 2020).
- **Reports:**
 - European Endowment for Democracy. Report Global Democracy and Covid-19: Upgrading international support (European Union: July 2020).
 - Food and Agriculture Organization of the United Nations. Report COVID-19 and its impact on food security in the Near East and North Africa: How to respond? (Cairo: 2020).
 - Kujur , Rajat K. Report Critical Connection: COVID-19 Pandemic and National Security (New Delhi: May 11,2020).
 - Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs. Report The Impact of Covid-19 Measures on Democracy the Rule of Law and Fundamental Rights in the EU (European Union: April 23,2020).

• **Electronic Resources:**

- International Civil Aviation Organization .« Effect of Novel Coronavirus (Covid 19) on Civil Aviation: Economic Impact Analysis », July 13, 2020 (<https://bit.ly/2CRR5O7>) accessed July 17, 2020.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. « COVID-19 crisis response in MENA countries », June 09, 2020 (<https://bit.ly/2ODtl2Y>) accessed July 10, 2020.
- Policy Center for the New South .« The War on COVID-19:the 9/11 of Health Security? », April 7, 2020 (<https://bit.ly/3gmPH53>) accessed July 28, 2020.